

Distr.: Limited
24 August 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١

١٠-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠٠٠

موجز

هذا التقرير هو التقرير السنوي الرابع الذي يقدمه مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى المجلس التنفيذي. وهو يقدم نظرة تحليلية وجامعة للنتائج التي توصل إليها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات على أساس مراجعات الحسابات المنجزة في عام ٢٠٠٠، وذلك وفقا للاقتراح الذي تقدمت به المديرية التنفيذية إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

* E/ICEF/2001/12

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١ أولاً - موجز
٣	١٤-٣ ثانياً - المساءلة والاستراتيجية والموارد المتاحة لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات
٣	٤-٣ ألف - المساءلة والرقابة
٤	١٢-٥ باء - استراتيجية مراجعة الحسابات ومنهجيتها في عام ٢٠٠٠
٥	١٤-١٣ جيم - الموارد
٦	٤٨-١٥ ثالثاً - نتائج الأعمال التي تم القيام بها في عام ٢٠٠٠
٦	١٨-١٥ ألف - التغطية بعمليات مراجعة الحسابات
٧	٤٢-١٩ باء - المكاتب الميدانية
١٢	٤٥-٤٣ جيم - المقر والمواقع الإقليمية
١٣	٤٨-٤٦ دال - دعم التحقيقات
١٣	٥٠-٤٩ رابعا - تعزيز الضوابط الداخلية في اليونيسيف
١٣	٤٩ ألف - دعم التقييم الذاتي للضوابط
١٤	٥٠ باء - مشورة الخبراء الاستشاريين لشعبة التوريدات بخصوص شراء اللقاحات
١٤	٥٣-٥١ خامسا - تنفيذ توصيات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات
١٥	٥٥-٥٤ سادسا - معايير الضوابط الداخلية في اليونيسيف

أولا - موجز

١ - لا تزال المواقع الميدانية تمثل بؤرة التركيز ذات الأولوية التي تنصب عليها جهود مراجعة الحسابات التي يضطلع بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وتمت تغطية ٣٤ مكتبا في عام ٢٠٠٠. ووجد أن الضوابط المطبقة في معظم المواقع مرضية عموما. وأجريت سبع عمليات لمراجعة حسابات المسائل المتعلقة بالمقر/المسائل العالمية. وأسفر تحليل ممارسات المطابقات المصرفية في المكاتب الميدانية عن عدد من التوصيات التي حظيت بموافقة الإدارة.

٢ - وواصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تحسين تطوير منهجيات مراجعة الحسابات والإبلاغ في عام ٢٠٠٠. وأعدت مبادئ توجيهية مفصلة عن المسائل المتعلقة بإدارة البرامج وجرى اختبارها، وأصبحت ملمحا نمطيا في عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ولتعزيز قدرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على تقييم ذاتها، حوّل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المبادئ التوجيهية التي يطبقها في مجال مراجعة الحسابات إلى أدوات تستخدمها المكاتب الميدانية، وعمم المواد على جميع المكاتب. وأجرى مراجعو الحسابات وأعضاء الإدارة العليا تقييما لصيغة تقرير مراجعة الحسابات الذي يقدمه مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وأعيد تصميم التقرير لكي يعزز الإبلاغ عن المخاطر المحددة والتوصيات.

ثانيا - المساءلة والاستراتيجية والموارد المتاحة لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - المساءلة والرقابة

٣ - اضطلع المكتب بالمهام التي ستجرى مساءلته عنها (المحددة في الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.12) في عام ٢٠٠٠ وذلك عن طريق القيام بتنفيذ خطة للإدارة حددت أولويات التحسين الداخلي وخطة لمراجعة الحسابات حددت المواقع ذات الأولوية التي يتعين مراجعة حساباتها أثناء السنة. واستعرضت لجنة مراجعة الحسابات خطة مراجعة الحسابات في بداية السنة وفي كل اجتماع عقدته اللجنة خلال السنة.

٤ - وشمل التقييم الذي أجراه مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لمهام مقر اليونيسيف في عام ١٩٩٩ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وقدم المجلس توصيات شملت تعزيز استعراض أوراق العمل المرتبطة بعمليات مراجعة الحسابات المنجزة ورصد توصيات

مراجعة الحسابات. ووافقت اليونيسيف على التوصيات الواردة في تقريرها المقدم إلى الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١، وبدأت إجراءات في عام ٢٠٠٠ لمعالجتها.

باء - استراتيجية مراجعة الحسابات ومنهجها في عام ٢٠٠٠

٥ - اتساقا مع هيكل اليونيسيف الذي يشكل العمل الميداني أساسه، وجهت أغلبية جهود مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى تقييم المخاطر والضوابط في المكاتب الميدانية. وعند اختيار المواقع التي تشملها مراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٠، أعطي اهتمام خاص لضمان تغطية المكاتب الميدانية التي لم تجر زيارتها منذ ما يزيد على أربع سنوات. وهي مكاتب صغيرة بصفة عامة في ميزانيتها وعدد موظفيها، ووقع الاختيار ضمن هذه الفئة أساسا في عام ٢٠٠٠ على ١٥ مكتبا من المكاتب البالغ عددها ٣٤ مكتبا التي جرت مراجعة حساباتها.

٦ - ومن أجل توسيع نطاق تغطية هذه المكاتب، اختار مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أن يقصر مراجعته خلال عام ٢٠٠٠ على ٦ مكاتب فقط من المكاتب الميدانية العشرة الأكبر حجما. وكانت تقارير مراجعة حسابات المكاتب الأربعة الكبيرة التي لم تخضع للمراجعة في عام ٢٠٠٠ إيجابية في عام ١٩٩٩، وأظهرت حدوث استجابة سريعة وإيجابية للتوصيات التي صدرت في ذلك العام.

٧ - وواصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات توسيع نطاق التوجيه التقني الذي يقدمه في مجال مراجعة الحسابات في المكاتب الميدانية. وأعدت مبادئ توجيهية جديدة لمراجعة حسابات المساعدة النقدية والضوابط المالية وإدارة البرامج وإجراءات الأمن التي تطبق في المكاتب في حالات الطوارئ.

٨ - وحقق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تقدما كبيرا في قدرته على استعراض البيانات باستخدام نظام إدارة البرامج في المكاتب الميدانية في عام ٢٠٠٠ وذلك عن طريق تطبيقات برمجيات مراجعة الحسابات المتخصصة. وأعد برنامج يضم ما يزيد على ٤٥ سؤالا موحدا عن البيانات يستعمل بالاقتران بالمبادئ التوجيهية المتصلة بمراجعة الحسابات من أجل تدعيم مراجعي الحسابات في القيام بسرعة ويسر باستعراض قواعد البيانات المتعددة السنوات لمعاملات المكاتب، وتحديد الحالات الخاصة التي تستوجب قدرا أكبر من الاستعراض المتعمق.

٩ - وأعيد تشكيل صيغة التقرير المقدم عن عمليات مراجعة الحسابات الميدانية بعد استعراض المعايير المنقحة لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين وتقييم آراء الخاضعين للمراجعة

والإدارة العليا عن مدى فعالية التقارير التي يقدمها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. وتعزز الصيغة المنقحة الشفافية فيما يتصل بتقييم الضوابط وعرض نتائج مراجعة الحسابات بحيث تصف بوضوح المخاطر التي تفرضها ظروف معينة.

١٠ - وتعزز المبادئ التوجيهية وصيغة الإبلاغ الجديتين تقييم المخاطر والضوابط المتصلة بالأولويات التنظيمية لليونيسيف، بالإضافة إلى المجالات التقليدية للتنظيم والإدارة الماليين. ويتسق هذا النهج الذي يحقق قيمة مضافة اتساقا تاما مع أحدث المعايير التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

١١ - ويواصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تطوير قدرة المكاتب الميدانية على التقييم الذاتي للضوابط. وفي عام ٢٠٠٠، نقحت ٥ من المبادئ التوجيهية للمراجعة الداخلية للحسابات وأصبحت أدوات يمكن أن تستخدمها المكاتب الميدانية لاستعراض ضوابطها المتبعة في عمليات العمل الرئيسية.

١٢ - وأصدر المكتب مجددا ملخصا للممارسات الرقابية الفعالة والضعيفة المحددة خلال عمليات مراجعة الحسابات في الميدان، التي أجريت في غضون الإثني عشرة شهرا السابقة. وتضمن التقرير عن "الممارسات الجيدة" الذي صدر بثلاث لغات توجيهها بشأن فصل الواجبات، الذي وجد أنه يمثل نقطة ضعف في مجال الرقابة في بعض المكاتب الميدانية لليونيسيف. وحظي التقرير عن "الممارسات الجيدة" بتقدير إيجابي داخل الأمم المتحدة. وأدرج مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمحة عن الموجز السنوي في رسالته الإخبارية الفصلية التي تعمم على الأمانة العامة بأسرها.

جيم - الموارد

١٣ - تأثر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بشغور ثلاث وظائف لفترة ممتدة في النصف الأخير من السنة. وللتصدي للمشكلة المتكررة المتعلقة بدوران الموظفين، يتبع المكتب حاليا استراتيجية لتقليل فترات الشغور عن طريق تحديث المواصفات المتعلقة بمتطلبات الوظيفة وتعزيز التوعية بالموارد المحتملة للمتقدمين المؤهلين لشغل الوظيفة.

١٤ - وفي عام ٢٠٠٠، واصل المكتب النهوض بتنمية مهارات مراجعة الحسابات عن طريق التدريب الجماعي على أساليب التوعية بشأن الاحتيال، وعلى استخدام برمجيات مراجعة الحسابات لاستعراض البيانات المعدة باستعمال نظام إدارة البرامج، وعلى المبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات المساعدة بالإمدادات. وشارك فرادى الموظفين في أنشطة التدريب الخارجية لتعزيز المهارات في مجال تقييم المخاطر.

ثالثا - نتائج الأعمال التي تم القيام بها في عام ٢٠٠٠

ألف - التغطية بعمليات مراجعة الحسابات

١٥ - في عام ٢٠٠٠، تجاوز مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مجددا الهدف السنوي للتغطية البالغ ٣٠ في المائة من جميع المكاتب الميدانية بإنجاز مراجعة حسابات ٣٤ مكتبا ميدانيا. وتقل هذه التغطية إلى حد ما عن السنة السابقة بسبب الشواغر. ويعزى إلى المكاتب البالغ عددها ٣٤ مكتبا نسبة ٤٠ في المائة من مجموع نفقات اليونيسيف المنفقة عن طريق المكاتب القطرية. ويتضمن الجدول التالي عرضا كميًا للأنشطة التي قام بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات خلال السنة ومقارنتها بأرقام عام ١٩٩٩.

مؤشرات الأداء الإجمالي لعام ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	
٤١	٤٤	مجموع عمليات مراجعة الحسابات
٣٤	٣٨	المكاتب الميدانية
٢٠٩٥	١٩٤٢	التوصيات الصادرة

١٦ - وصدرت مشاريع تقارير مراجعة الحسابات ونوقشت مع المكاتب الخاضعة للمراجعة قبل مغادرة الموقع في جميع عمليات مراجعة الحسابات تقريبا التي جرت في عام ٢٠٠٠. وضمن هذا النهج الموافقة بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا على توصيات مراجعة الحسابات. ولكن حدث نقص في إصدار التقارير النهائية في الوقت المناسب بالمقارنة بالسنة السابقة؛ فلم تصدر في الأشهر السبعة الأولى من السنة سوى ١٠ تقارير من التقارير التي يتعين تقديمها في السنة والبالغ عددها ٤١ تقريرا. ومن شأن الصيغة المعززة للتقارير والنهج الجديدة المتصلة بوضع اللمسات النهائية لها أن تعزز تقديم التقارير في حينها في عام ٢٠٠١.

١٧ - وفي عام ٢٠٠٠، وافقت ما يزيد على ٨٠ في المائة من المكاتب المشمولة بمراجعة الحسابات على عرض مقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بوضع خطة عمل عن كيفية معالجة المكاتب لتوصيات مراجعة الحسابات. وأدرجت خطط العمل هذه في التقارير النهائية لمراجعة الحسابات لإظهار مدى التزام الجهات الخاضعة لمراجعة الحسابات بمعالجة توصيات المراجعة.

١٨ - وأُنجزت عمليتان لتابعة مراجعة الحسابات في موقعين بعد ستة أشهر تقريبا من تحديد عمليات مراجعة الحسابات الأولية مخاطر هامة في الموقعين. وأدى تحديد مواعيد

عمليات المتابعة وتنفيذها إلى حفز الإدارة على القيام بسرعة بمعالجة التوصيات ذات الأولوية، وأتاح إجراء استعراضات في الوقت المناسب من أجل تقييم مدى كفاية الإجراءات المتخذة. وأعاق الشواغر في الوظائف تنفيذ عمليات المتابعة الست جميعها لمراجعة الحسابات التي كان قد جرى التعهد بإجرائها في عام ٢٠٠٠ في التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ (E/ICEF/2000/AB/L.7).

باء - المكاتب الميدانية

إدارة البرامج

١٩ - قلت تغطية المسائل المتعلقة بالبرامج في عام ٢٠٠٠ مع قيام مكتب مراجعة الحسابات الداخلية بإعادة توجيه الاستراتيجية التي يتبعها لتحويل من مراجعة حسابات البرامج المتخصصة إلى اتباع نهج يستعرض بصفة دورية الضوابط الأساسية لإدارة البرامج، بما في ذلك إيلاء اهتمام لرصد وتقييم البرامج، أثناء كل عملية من عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية. ومن شأن هذا النهج، الذي أعد في عام ٢٠٠٠ وبدأ تنفيذه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أن يتيح تغطية تجاوز ٣٠ في المائة من المكاتب الميدانية في السنة، مما سيعزز بقدر كبير قدرة المكتب على رسم صورة للحالة العامة للمسائل الرئيسية لإدارة البرامج في المكاتب الميدانية.

٢٠ - وصادف عدد من المكاتب تحديات عند التحول إلى خطط أعمال المشاريع السنوية التي تستخدم نظام إدارة البرامج في عام ٢٠٠٠. ووجدت عمليات متعددة لمراجعة الحسابات أن خطط أعمال المشاريع التي أعدتها المكاتب لم تتضمن مستوى التفصيل في تحديد المدخلات اللازم لتنفيذ الأنشطة المخططة. ووجدت بعض عمليات مراجعة الحسابات أن بعض المكاتب تعد خطط عمل للمشاريع مسجلة على الورق بينما تحتفظ بخطط عمل موازية، ولكن ليست مطابقة للمشاريع، على نظام إدارة البرامج. وصدرت توصيات لبعض المكاتب بأن تعزز استعمالها لأدوات التخطيط التي تستعين بنظام إدارة البرامج.

إدارة المدخلات

٢١ - يواصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تكريس أغلبية جهوده في معظم المواقع من أجل كفاءة وفعالية الوسائل التي تقوم عن طريقها مكاتب اليونيسيف بتخطيط الموارد المالية وتكريسها والحصول عليها وإنفاقها. وبدأت كل عملية لمراجعة حسابات مكتب ميداني بإجراء تقييم للضوابط العامة المطبقة على كل من فئات المدخلات الرئيسية للمكاتب، ثم اختيار أهمها لإجراء استعراض متعمق لها.

المساعدة النقدية

٢٢ - قامت ٢٦ عملية لمراجعة حسابات المكاتب الميدانية باستعراض المساعدة النقدية، ووجد أن الضوابط كانت مرضية في أغلبية المكاتب التي تمت مراجعة حساباتها. ووجد أن عددا قليلا للغاية من المكاتب يحتفظ بمستويات عالية من المساعدة النقدية غير المصفاة، ويرى مكتب خدمات المراجعة الداخلية أن اليونيسيف مارست عموما رقابة كافية على مستوى المساعدة النقدية غير المصفاة في عام ٢٠٠٠. وترصد الإدارة موقف المساعدة النقدية المقدمة إلى الحكومات في المكاتب الميدانية وتصدر إخطارات في حينها إلى المكاتب التي تظهر وجود مستويات مرتفعة من التصفيات المعلقة خلال السنة.

٢٣ - وحيث أن مستويات المساعدة النقدية تخضع للفحص بصفة عامة، فتركز عمليات مراجعة الحسابات على استخدام المساعدة النقدية المقدمة إلى الحكومات، وجودة بيانات التخطيط والتصفية لهذا النوع من الدعم.

٢٤ - وتم التوصل إلى استنتاج شائع فيما يتصل بالمكاتب التي تسودها ضوابط غير مرضية فيما يتعلق بالمساعدة النقدية المقدمة إلى الحكومات تتمثل في نقص الإلمام بممارسات المحاسبة ومراجعة الحسابات التي تتبعها الحكومات والشركاء الآخرون. وليس ثمة مفاجأة في أنه غالبا ما يوجد ارتباط بين التأخر في تقديم بيانات التصفية المتأخرة وعدم كفايتها وبين ضعف القدرة الإدارية للنظراء. وفي بعض المواقع، صدرت توصيات بتقديم دورات توجيهية إلى النظراء. وفي مكاتب أخرى، قدمت توصيات لتعزيز التوعية بالقدرة الإدارية للنظراء وخاصة قبل بدء تقديم دعم إلى النظراء الجدد، والنظر في دعم بناء القدرة الإدارية في سياق برامج هذه المكاتب للتعاون.

٢٥ - وخلصت بعض عمليات مراجعة الحسابات إلى أنه يتعين على عدد من المكاتب القيام بتعزيز جودة ضوابطها التي تطبقها على عمليات التصفية لضمان دقة عرض بيانات النفقات ووجود علاقة واضحة بين الأنشطة المخططة والاستخدام الفعلي للأموال. ووجدت عدة عمليات لمراجعة الحسابات أن أوجه القصور المتعلقة بالجودة ترتبط بالفهم المحدود من جانب النظراء لإجراءات اليونيسيف وتوقعاتها. وفي مكاتب أخرى، كانت المسائل أكثر اتصالا بأداء موظفي اليونيسيف فيما يتعلق باستعراض بيانات التصفية.

٢٦ - واستعرضت بعض عمليات مراجعة الحسابات الإجراءات التي اتخذتها المكاتب لتقييم مدى فعالية المساعدة النقدية المقدمة إلى الحكومات في إطار برنامج التعاون. ووجد في العدد المحدود من المكاتب التي جرى استعراضها أن هذا مجال لا يجري بصفة عامة استعراضه

بانتظام. ويجري استعراض هذه المسألة في عدد متزايد من عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية في عام ٢٠٠١.

المساعدة الخاصة بالتوريدات

٢٧ - استُعرضت المساعدة الخاصة بالتوريدات في ١٤ موقعا ميدانيا تشكل فيها هذه المساعدة عنصرا هاما من عناصر برنامج التعاون. وقد وُجد أن ممارسات الإدارة مُرضية في أغلبية هذه المواقع.

٢٨ - وقد أشار عدد من عمليات المراجعة إلى الحاجة إلى إشراك موظفي التوريدات إشراكا إيجابيا في تخطيط البرامج لتحسين وضع المواصفات وجدولة عمليات التسليم. وقد أسهم وجود أفرقة الإدارة القطرية وزيادة الاهتمام بالتدريب المشترك لموظفي البرامج والعمليات في تعزيز التعاون الداخلي في هذا المجال؛ بيد أنه يظل هناك مجال للتحسين في بعض المكاتب.

٢٩ - وبينما وُجد أن عمليات شراء الامدادات مُرضية في جميع المواقع تقريبا، إلا أنه لوحظ أن تحديد متطلبات التوريد في وقت أبكر خلال السنة يمكن أن يزيد من الفعالية. وفي بعض المكاتب تركزت أوامر شراء الإمدادات بصورة مُخلّة في الفصل الأخير من السنة. وتخلق هذه الممارسة احتناقات إدارية وتؤثر على تنفيذ البرامج.

٣٠ - وقد وجدت عمليات المراجعة التي تمت في عام ٢٠٠٠ أن المكاتب تتبع ممارسات متفاوتة في وضع مواصفات التوريدات. وبينما اتبع عدد من المكاتب ممارسات إيجابية، أظهرت مكاتب أخرى نقصا في القدرات في هذا المجال. وقد قُدمت توصيات إلى بعض المكاتب لتعزيز وضع المواصفات في اليونيسيف بمختلف الطرق، وللقيام في بعض الحالات بتعزيز ذلك لدى النظراء الذين يطلبون من اليونيسيف مساعدة متعلقة بالتوريدات.

٣١ - وأبرز عدد من عمليات المراجعة الحاجة إلى أن تقوم المكاتب الميدانية بتعزيز وعيها بظروف السوق المحلية وتقييم الموردين المحتملين للمواد التي يتكرر شراؤها، للتأكد من أن اليونيسيف ضمنت أقل مدخلات التوريدات كلفة وأكثرها فعالية من الموردين المحليين. واعترافا بضرورة تعزيز القدرات العامة في هذا المضمار، تعمل الإدارة على وضع توجيهات للمكاتب الميدانية في مجال ممارسات التوريد المحلي، بما فيها تقييم السوق.

عقود تقديم الخدمات

٣٢ - استُعرضت إدارة عقود الاستشارة في جميع عمليات المراجعة الثلاثين التي تمت في عام ٢٠٠٠. ووجد أن الأداء مُرض في أغلبية المواقع؛ غير أن أداء ١٠ مكاتب كانت غير

مرض بسبب وجود نقطة ضعف هامة واحدة أو أكثر في الرقابة. وبينما لم تؤد نقاط الضعف هذه إلى وقوع أية خسائر محددة، إلا أنه تم تقديم توصيات لتعزيز الامتثال لإجراءات اليونيسيف.

٣٣ - وفي عام ٢٠٠٠، استعرض مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بعناية وُضوح المهام التي تم تحديدها في اختصاصات الاستشاريين، لضمان تحديد التوقعات المتعلقة بالأداء على نحو كاف. وبينما أظهرت معظم المكاتب أنها تتبع ممارسات مناسبة، فقد كان الضعف في تحديد الاختصاصات منتشرًا بصورة تستلزم وضع توجيهات عامة محسنة في هذا المجال. وكذلك أوصت عدة عمليات مراجعة بأن تحدد المكاتب معدلات واضحة للرسوم المحلية وأن تُبين بمزيد من الوضوح كيفية تحديد رسوم الاستشارة المحلية.

٣٤ - واستعرضت عمليات المراجعة أيضًا كيفية الإشراف على الاستشاريين وتقييمهم. وفي معظم المكاتب وُجد أن الممارسات مرضية؛ غير أن تقييمات الأداء في نهاية العقود في عدد من المكاتب لم تقيم الأداء بطريقة واضحة بالمقارنة بالمهام المحددة. وقد أُصدرت توصيات لتعزيز ممارسات التقييم لضمان الاستفادة استفادة تامة من الاستشارة ولتعزيز قدرة اليونيسيف على تقييم جدارة الاستشاريين بأن تسند إليهم مهام في المستقبل.

جمع الأموال وإبلاغ المانحين

٣٥ - استُعرض استخدام التمويل من الموارد الأخرى والإبلاغ عنه في تسعة مكاتب ميدانية حصلت على قدر كبير من دعم المانحين في عام ٢٠٠٠. ومرة أخرى تبين أن أغلبية المكاتب التي تم استعراضها تتبع ممارسات مرضية. وفي جميع المواقع، ما عدا موقع واحد، وُجد أن المكاتب الميدانية تراعي الشروط الواردة في اتفاقات المانحين، وأنها استخدمت جميع الأموال في الأغراض المنصوص عليها في الاتفاق.

٣٦ - وتبين أن أحد المكاتب استخدم أموالاً من أحد التبرعات لتغطية مدخلات في البرنامج تختلف عن تلك التي تم تحديدها مع المانح. ودلّ تحليل أجري بشأن المسائل المتصلة بهذه الحالة على أن مستوىً عاليًا من دوران الموظفين في بيئة سادتها حالات الطوارئ وباستخدام تبرع متعدد السنوات أسهم إلى حد كبير في تدهور الامتثال للاتفاق. وشكل الحدث درسًا هامًا للمكتب وتحذيرًا للإدارة يحدو بها إلى تعزيز النظم لمراعاة محتوى اتفاقات المانحين على المدى الطويل.

٣٧ - وأشارت عدة عمليات مراجعة الحسابات إلى التحديات التي تواجهها المكاتب في الدخول في التزامات بالأموال المقدمة من المانحين بالكامل لاستخدامها في مواعيد نهائية قريبة جدًا. وفي بعض الحالات، لم تتح للمكاتب سوى أشهر قليلة لإصدار أوامر الشراء وتأمين

تسليم مدخلات البرامج قبل انقضاء الموعد النهائي للتبرع. ويشير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أنه تم تحديد أدنى مدة ينقضي فيها الموعد النهائي بسنة واحدة اعتباراً من تاريخ تلقي اليونيسيف للأموال من المانحين.

٣٨ - وقد وُجد أن الامتثال للالتزامات إبلاغ المانحين مُرضٍ في معظم المكاتب. ومن الظواهر العامة التي لوحظت في تلك المكاتب التي تُقَصَّر في التقيد بمواعيد تقديم التقارير أو بنوعيتها عدم إسناد مسؤوليات محددة وواضحة عن إعداد التقارير إلى الموظفين، وضعف قيام إدارة المكاتب برصد مدى الالتزام بالإبلاغ. وليس من الغريب أن هذه الظروف كانت سائدة في الأغلب في المواقع التي تشهد حالات طوارئ والتي تتسم عادة بمستوى عالٍ من دوران الموظفين وبعدهد كبير من التزامات الإبلاغ.

المالية والحسابات

٣٩ - استعرضت جميع عمليات المراجعة الميدانية للحسابات طريقة عمل الضوابط المالية في عام ٢٠٠٠. وتبين أن معظم المكاتب لديها ضوابط مرضية؛ غير أنه وجد أن ثمانية مكاتب تنطوي على أحد المخاطر أو أكثر التي تهدد سلامة الإدارة المالية. وقد عولجت هذه العيوب بواسطة تقديم توصيات للمكتب الميداني باتخاذ إجراءات، وكذلك أُبلغ بها كل من المدير التنفيذي والمراقب المالي وغيرهما من أعضاء الإدارة العليا، على غرار ما هو متبع في جميع عمليات مراجعة الحسابات.

٤٠ - ومن الأسباب الأساسية لضعف المراقبة المالية في بعض المكاتب قلة إلمام موظفي البرامج - وموظفي العمليات في بعض المواقع - بالإجراءات المالية والمحاسبية. وقد أدى عدم الإلمام بالمسائل المالية إلى إبداء عدة ملاحظات تتعلق بقبول وثائق غير قاطعة مثل النسخ الفوتوغرافية لمذكرات التسليم والفواتير. وبينما لم تتحدد إلا خسائر ضئيلة جدا ناجمة عن هذه الممارسات، إلا أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات يساوره القلق بأن عدم الاعتراف بالمخاطر الكامنة في هذه الممارسات يدل على سوء فهم للضوابط المالية. وقد قُدمت توصيات في تقارير مراجعة الحسابات كل على حدة لتعزيز المعارف والضوابط في مواقع محددة، وقبلت الإدارة توصية تدعو إلى توسيع نطاق تدريب كبار الموظفين في الميدان في جوانب رئيسية من المراقبة المالية.

٤١ - وُجد أن عدداً قليلاً من المكاتب لا يتبع الإجراءات الصحيح لتخصيص الأموال في نهاية العام لتسوية الالتزامات التي ينبغي دفعها في العام التالي. وأصدرت توصيات لضمان تسجيل نفقات المكاتب الميدانية والإبلاغ عنها في السنة الصحيحة.

٤٢ - وفي المواقع التي توجد فيها خدمات مصرفية ضعيفة أو التي تخلو من هذه الخدمات، تضطر المكاتب الميدانية في كثير من الأحيان إلى إجراء العمليات المحلية باستخدام النقد. وقد استعرضت عمليات مراجعة الحسابات في هذه المواقع بعناية ممارسات إدارة النقدية. وقد وُجد أن هذه الممارسات كافية بصفة عامة حتى في أصعب الظروف، إلا أنه أُصدرت توصيات في بعض المواقع لزيادة تعزيز الضوابط لتقليل المخاطر إلى أدنى حد.

جيم - المقر والمواقع الإقليمية

قسم التوريد الموحد - المكتب الإقليمي بنيريبي

٤٣ - قيمت عملية مراجعة الحسابات ومسؤوليات قسم التوريد الموحد المتصلة بشراء الإمدادات لمكاتب اليونيسيف الأربعة الموجودة في نيريبي. وخلصت المراجعة إلى إمكانية إدخال تحسينات لتعزيز الكفاءة والفعالية. وكان التحدي الأساسي يتمثل في تعقد إقامة اتصالات فعالة بين القسم والمكاتب التي يخدمها. وكان هناك مجال لتحسين عمل المكاتب المستفيدة فيما يتعلق بجودة تخطيط التوريدات ووضع المواصفات، وأوصي بأن يستخدم القسم خبرته لتنمية قدرات المكاتب التي يخدمها. وأوصي كذلك بأن يزيد القسم وعيه بظروف السوق المحلية وبالموردين المحتملين للأصناف التي يتكرر شراؤها.

الرقابة على اللجان الوطنية

٤٤ - حددت عملية مراجعة لمسؤوليات اليونيسيف في الرقابة على اللجان الوطنية بعض أوجه الغموض السائدة في داخل اليونيسيف فيما يتعلق بدور اليونيسيف ومسؤولياتها في هذا المجال على وجه التحديد. ويلاحظ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أن الإدارة تقوم بمعالجة هذه المسألة عن طريق بذل جهود في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ لتحسين المساءلة وتعزيز التنسيق بين شعبة القطاع الخاص والمكتب الإقليمي لأوروبا.

نظام إعانة الإيجار لصالح الموظفين الدوليين

٤٥ - استعرض المكتب فعالية أداء وظائف المقر في تنفيذ مستحقات إعانة الإيجار في الأمم المتحدة لصالح الموظفين الدوليين العاملين داخل اليونيسيف. وتتطلب إدارة برنامج إعانة الإيجار إشراك المكاتب الميدانية ومقر اليونيسيف والأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تتولى إدخال المعلومات المتعلقة بمدفوعات إعانة الإيجار والاحتفاظ بسجلات لها. وقدمت عملية مراجعة الحسابات توصيات لتعزيز عملية تقييم صحة طلبات دفع إعانة الإيجار، ولتحسين محتوى وتواتر تقارير الإدارة بهذا الخصوص.

دال - دعم التحقيقات

٤٦ - في عام ١٩٩٩، طلب مكتب المراجعة الوطنية للحسابات من رؤساء المكاتب إصدار رسالة قبل بدء عملية مراجعة الحسابات، تتضمن قائمة بالمخالفات الفعلية أو المشتبه في وقوعها في المكتب منذ تاريخ المراجعة السابقة، والإعلان عن الاجراءات التي اتخذوها لمعالجة هذه المسائل. وقد كان لهذه الرسائل أثر بالغ في تعزيز مسؤولية إدارة المكاتب الميدانية فيما يتعلق بالإلمام بظروف المراقبة وبتخاذ إجراءات بشأن المشاكل المحددة. وفي عام ٢٠٠٠ أكملت جميع المكاتب الميدانية، رسائل القوائم باستثناء مكتب ميداني واحد (وفي احدى الحالات لم يتم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بطلب هذه الرسالة من المكتب الميداني).

٤٧ - وقد طور مكتب مراجعة الحسابات إدارته لقضايا التحقيقات في عام ٢٠٠٠ لكي تشمل بصورة منتظمة تقييماً لأوجه الضعف الأساسية في الضوابط، والتي سمحت بحدوث مخالفة أو أخرت اكتشافها. وهذا النهج يعزز مشاركة المكتب في تحسين الضوابط المالية في اليونيسيف بصفة عامة.

٤٨ - وفي عام ٢٠٠٠، قام المكتب بتحليل سجلات أربع حوادث احتيال كان التحقيق فيها قد تم في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ ووجد أنه كان يمكن أن تكتشفها إدارات المكاتب الميدانية في مرحلة مبكرة لو علمت هذه الإدارات ما ينبغي أن تبحث عنه عند استعراضها لبيانات مطابقة الحسابات المصرفية. وقد استجابت الإدارة بطريقة إيجابية لتوصيات عملية مراجعة الحسابات الداعية إلى تحسين نوعية استعراض مطابقة الحسابات المصرفية في المكاتب الميدانية، بواسطة تحديد مسؤوليات واضحة للتدقيق في البيانات، وتعزيز مهارات الموظفين وتوجيههم، وتعزيز مرافق نظم إدارة البرامج لكي يتسنى القيام باستعراضات أكثر فعالية.

رابعا - تعزيز الضوابط الداخلية في اليونيسيف

ألف - دعم التقييم الذاتي للضوابط

٤٩ - مكتب مراجعة الحسابات ملتزم بتعزيز قدرة اليونيسيف على التقييم الذاتي للضوابط الداخلية. وفي عام ٢٠٠٠، حُوِّلت خمسة مبادئ توجيهية لمراجعة الحسابات إلى أدوات للتقييم الذاتي ووزعت على جميع المكاتب الميدانية. وتصف المبادئ التوجيهية نوع الضوابط التي يُتوقع اتباعها في مكتب جيد الإدارة وتقدم اقتراحات تتعلق بطريقة التحقق من وجود كل من هذه الضوابط وصلاحياتها للعمل. وتدل دراسة استقصائية للمكاتب الميدانية والمعلومات المستقاة من عمليات مراجعة أُجريت حديثاً على أن المبادئ التوجيهية للتقييم الذاتي قد استُخدمت في عدد من المواقع.

باء - مشورة الخبراء الاستشاريين لشعبة التوريدات بخصوص شراء اللقاحات

٥٠ - دعماً لمبادرة التحالف العالمي للقاحات والتحصين، تعاون مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مع شعبة التوريدات لتقييم المسائل المتعلقة بشراء اللقاحات في عام ٢٠٠٠. وقِيّمت الدراسة سياسات وإجراءات اليونيسيف في مجال شراء اللقاحات، ودرست نُهج الشراء البديلة عن طريق استعراض مجموعة من ممارسات الصناعة في هذا المجال. وقد صاغ التقرير المشترك بين الشُعَب توصيات لزيادة تعميق الوعي بالقدرات العالمية في مجال آليات إنتاج اللقاحات وشرائها، ولتعزيز القدرة على التنبؤ باحتياجات العالم من اللقاحات. وأكد الاستعراض على الحاجة إلى ضمان الشفافية التامة في بناء التحالفات مع المختبرات التجارية من أجل إنتاج اللقاحات وتحديد أسعارها وتخزينها.

خامسا - تنفيذ توصيات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

٥١ - قبلت الإدارة مرة ثانية في عام ٢٠٠٠ جميع التوصيات تقريبا على مستوى المقرر ومستوى المكاتب الميدانية، وأظهر المستويان قدرا كبيرا من المداومة على التقيد بالمواعيد في الاستجابة لتوصيات عملية المراجعة. واستجابت الإدارة رسميا لنسبة ٩٥ في المائة من توصيات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في الموعد المقرر أو في غضون شهر من الموعد النهائي في عام ٢٠٠٠. وفي معظم الحالات، ولكن ليس في جميعها، دلت التقارير على اتخاذ إجراءات كفيلة بمعالجة القضايا المعنية.

٥٢ - ووفقا لما تم التعهد به في التقرير السنوي لعام ١٩٩٩، حسّن المكتب النوعية العامة لتوصيات عمليات مراجعة الحسابات أجراها في عام ٢٠٠٠. وقد تحقق ذلك من خلال استعراض التوصيات السابقة وتقييم المقترحات الواردة من الجهات الخاضعة للمراجعة. وتم وضع معايير جديدة وبرنامج تدريبي لتوجيه الموظفين إلى صياغة توصيات "ذكية" (محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية وذات إطار زمني محدد). وهذا النهج يسهل إلى حد كبير فهم الجهات الخاضعة للمراجعة للتوصيات، ويزيد من احتمال تنفيذها ويساعد المكتب على تحديد مدى كفاية الإجراءات المعلن اتخاذها لتنفيذ هذه التوصيات.

٥٣ - وفي عام ٢٠٠٠، حسن المكتب قدرته على رصد الآلاف من توصيات عمليات المراجعة التي أصدرها في السنوات الأخيرة، وذلك عن طريق إدخال مجموعة برامج حاسوبية جديدة لإدارة عمليات مراجعة الحسابات تسهل جميع جوانب إدارة مراجعة الحسابات - من التخطيط والتنفيذ إلى تقديم التقارير - وسيحقق البرنامج الحاسوبي الجديد فوائده الكاملة في

عام ٢٠٠١ عندما يُستخدم لرصد توصيات عمليات مراجعة الحسابات التي تمت في العام السابق.

سادسا - معايير الضوابط الداخلية في اليونيسيف

٥٤ - وجد مكتب مراجعة الحسابات أن الضوابط العامة في المكاتب الميدانية التي تمت مراجعة حساباتها مُرضية في عام ٢٠٠٠. غير أن خمسة مكاتب اعتبرت غير مرضية في جميع الجوانب التي تمت مراجعتها. ووجد أن استخدام نظم إدارة البرامج قد طرأ عليه تحسن بالنسبة للعام السابق. ولا تزال الحاجة تدعو إلى تحسينات في استخدام مرافق وضع خطط البرامج السنوية التابعة لنظم إدارة البرامج، وقد اتخذت الإدارة إجراءات - تشمل تعديلات في الخطط التدريبية الخاصة ببرامج اليونيسيف - لتحسين استخدام المكاتب الميدانية لهذه الخواص.

٥٥ - وقد دلت المسائل التي تم استعراضها في المقرر وفي المكاتب الميدانية على أن الضوابط مناسبة بصفة عامة. وقد وافقت الإدارة على معظم أوجه الضعف التي تم تحديدها في الضوابط، ويجري اتخاذ إجراءات لمعالجة التوصيات التي تم تقديمها.